عليه ببيان اخر وهو ان ارتفاع النقيضين ولا اجتماعهما
ثم اورد محال بالذات والمحال بالذات لا يتصور في مرتبة
من مراتب نفس الامر ولا شك ان مرتبة الماهية من
مواطنها ومراتبها ثم اورد عليه بان فيه خلطا بين
مرجع القضية ومضمونها وبين مصداقها فانهم قالوا
بان مرجع سلب النقيضين هو سلب العينية والجزئية
عنها ولا شك ان سلب العينية عنها والجزئية مصداق
لقولنا الماهية من حيث هي هي ليست معدومة ولا موجو ذة
والحق عندي ان هذه الاشكالات جدا فيرها مندفعة
عندهم كما لا يخفى على المتفطن الثاقب ويسهل بيانه للاذهان
القاصرين ان الحكما القايلين بكون الماهية ليست موجودة
ولا معدومة في مرتبة ذاتها ما عنوا به الا سلب الجزئية
والعينية عنها واما ارادوا به سلب النقيضين الحقيقين
كما بينا انفا وما قال به هو ذلك المدقق لا ينكرونه وبهذا
البيان اندفع النظران الاولان واما اندفاع النظر
الثالث فلانهم ما ارادوا بالمرجع مضمون القضية بل ما له
و مصداقه وتفصيله ان لفظ المرجع وان كان مستعملا
في مضمون القضية المتاخر عنها ولا يصح ان يكون
مصداقا لها والا يلزم الدور ولكنهم ارادوا بمرجع
القضية مالها الشامل للمصداق ايضا كما يقال مرجع
زيد قايم هو كون زيد بحيث يصح انتزاع القيام عنه
فالاشكالات الثلاث المذكورة كلها اوهى من بيت
العنكبوت والطبيعي اعم باعتبار من المطلقة فلا يلزم هو
تقسيم الشي الى نفسه والى غيره المقصود من هذا دفع
اشكال وهو ان المنقسم الى الاقسام الثلاثة لا يكون

الا

٨٨

الا المطلقة عن التقييد والاعتبارات وهي المطلقة
اعني لا بشرط شي فيلزم تقسيم الشي الى نفسه والى
غيره فان المطلقة بهذا المعنى معدودة في الاقسام
وجوابه على ما ادى اليه نظري هو ان المطلقة تطلق
على نحوين الاول ما يكون الاطلاق في اللحاظ دون
الملحوظ بان يقطع النظر فيه عن وجود الاعراض
وعدمها وهذا هو المعدود في الاقسام فان نظريه
لم يخط فيهما الى وجود العوارض او عدمها والثاني ما هو
المطلقة بحسب الواقع اي ذات الشي من غير ان يخلط
الاعتبار واللحاظ ولا ينظر فيه الى ان يكون مقترنا بوجود
الاعراض او عدمها او ينظر فيه مع قطع النظر عنهما فهذه
المرتبة اعني مرتبة ذات الشي مع قطع النظر عنهما
فهذه المرتبة اعني مرتبة عن اختلاط الاعتبار او
عدمه جامعة للمراتب الثلاث المذكورة فلك ان تحمل عبارة
المم والطبيعي اعم منه باعتبار عليه فعليك بتلطيف القريحة
وتصفيتها اعلم ان المنطقي من المعقولات الثانية كما مر بيانه
ومن ثم لم يذهب احد الى وجوده في الخارج لان معناه يابى
عنه واذا لم يكن المنطقي موجودا لم يكن العقلي
موجودا فان انتفا الجزء في ظرف يستلزم انتفا الكل فيه بقي
الطبيعي اختلف فيه فمذهب المحققين ومنهم الرئيس انه
موجود في الخارج بعين وجود الافراد فالوجود واحد
بالذات والموجود اثنان وهو عارض لهما من حيث الوحدة والمراد هاهنا
بالافراد الاشخاص والتشخص عندهم عبارة عن الطبيعة
الكلية المعروضة للتشخص بحيث يكون التشخص والتقييد
به غير داخل فيه كما مر منا تحقيقه في تكون الطبيعة والاشخاص

Copyright © King Saud University